

(واعلم) أنّ برهان حدوث العالم ينبنى عندهم على إثبات أربعة مطالب:

الأول: إثبات زائد تتّصف به الأجرام ①.

الثاني: إثبات حدوث ذلك الزائد.

الثالث: إثبات كون الأجرام لا تنفكّ عن ذلك الزائد ②.

الرابع: إثبات استحالة حوادث لا أول لها ③.

ثمّ المطلب الثاني منها - وهو حدوث الزائد - يتوقّف - أيضا - على أربعة أصول:

الأول: إبطال قيام ذلك الزائد بنفسه ④.

= واللازم باطل ①، فالملزوم مثله، وإذا بطل (لم يكن له محدث) صدق نقيضه وهو (أنّ له مُحدِّثًا)، وهو المطلوب.

① قوله: (إثبات زائد تتّصف به الأجرام) أي وهو ضروري ②؛ إذ كلّ عاقل يحسّ أنّ في ذاته معاني زائدة عليها، كنطقه، وحرّكاته، وسكناته، وألوانه، واعتقاداته، ورؤيته، وغير ذلك ③.

② قوله: (إثبات كون الأجرام لا تنفكّ عن ذلك الزائد) هو ضروري أيضا؛ إذ لا يعقل جرم غير متحرّك ولا ساكن مثلا؛ إذ لو انفكّ عنهما لزم ارتفاع النقيضين، وهما حركة ولا حركة، وسكون ولا سكون.

③ قوله: (استحالة حوادث لا أول لها) له أدلّة مذكورة في الكبرى وغيرها، أقربها أن تقول: إذا كان كلّ فرد من أفراد الحوادث حادثًا في نفسه فعدم جميعها ثابت في الأزل =

① فالترجيح بلا مرجّح باطل، لا بدّ أن تكون هنالك جهة مرّجحة لجانب الوجود على جانب العدم؛ لأنّه لو ترجّح الشيء بغير مرجّح للزم أن يكون أحد الأمرين المتساويين مساويًا لصاحبه وراجحًا عليه بلا سبب، فتجتمع المساواة مع الرجحان عندما ترجّح بلا سبب. وهو من اجتماع الضدّين، وهو اجتماع أمرين وجوديّين متضادّين في آن واحد، وهو مستحيل.

② فهذا الدليل بديهي، ليس نظريًا، لا يحتاج لدليل.

③ فكّل عاقل لمّا يرجع إلى الوجدان يجد أنّ هنالك معاني تقوم به زائدة على ذاته، تارة يقوم به العلم، تارة يقوم به الجهل، تارة تقوم به القدرة، تارة يقوم به العجز، تارة تقوم به الإرادة، تارة يقوم به الاضطرار (عدم الإرادة)، تقوم به الحياة، تقوم به الموت.

④ فكونه قائمًا بنفسه يؤدّي إلى الانفكاك بين الجرم والعرض.

الثاني: إبطال انتقاله ①. الثالث: إبطال كموه وظهوره ②. الرابع: إثبات استحالة عدم القديم ③. فمجموع الأصول التي يبنى عليها حدوث العالم سبعة ④ كما مرّ.

= ثم لا يخلو: إما أن يقارن ذلك العدم فرداً من الأفراد الحادثة أو لا: فإن قارنه لزم اجتماع وجود الشيء مع عدمه، وهو محال بضرورة العقل، وإن لم يقارن ذلك العدم شيء من تلك الأفراد الحادثة لزم أن لها أولاً؛ لخلو الأزل على هذا الفرض عن جميعها، وهو المطلوب.

① قوله: (إبطال قيام ذلك الزائد بنفسه مع قوله: انتقاله) أي إبطال انتقاله، دليلهما: أنه لو قام العرض بنفسه أو انتقل لزم قلب حقيقته ①؛ لأن الحركة مثلاً حقيقتها: انتقال الجوهر من حيّز لآخر، فلو قامت بنفسها أو انتقلت لزم قلب تلك الحقيقة وصيرورة العرض جوهرًا؛ إذ الانتقال والقيام بالنفس من خواص الأجرام.

② قوله: (إبطال كموه وظهوره) لأن الكمون والظهور يؤديان إلى اجتماع الضدين وانتفاء الصفة النفسية للشيء وذلك لا يعقل، فلو وجد سكون الجسم -مثلاً- والحركة كامنة فيه لزم اجتماع الضدين، ووجود الحركة بدون صفة نفسها وهي كون الجسم منتقلاً بها إلى حيّز ثان، وأيضاً: الكمون والظهور عرضان، فإما أن ينعدم أحدهما عند وجود الآخر، فيلزم الخصم ما فر منه من انعدام الأعراض، أو يكمن أحدهما عند ظهور الآخر بكمون وظهور آخرين، فينتقل الكلام إليهما، ويلزم التسلسل.

③ قوله: (إثبات استحالة عدم القديم) لأنه لو انعدم لكان وجوده جائزاً لا واجباً، والجائز لا يكون إلا مُحدثاً، فيكون هذا القديم مُحدثاً، وهو تناقض ④.

④ قوله: (فمجموع الأصول التي يبنى عليها حدوث العالم سبعة) قيل: من أحصاها دخل الجنة؛ لأن العلم بحدوث العالم -كما قال ابن أبي شريف- هو أصل جميع العلوم الإسلامية، وقانون الحجج الإفحامية، ووجه الاحتياج إليها: أن الفيلسفيّ القائل بقدم العالم له أن يعترض على الصغرى ③ بأن يقول: لا نسلم وجود زائد على الأجرام المعبر عنه بالأعراض. سلّمنا وجود هذا الزائد، ولكن لا نسلم حدوثه، لم لا يكون قبل طروّه على الجرم قائماً بنفسه ④؟ ... =

① والقول بانقلاب الحقائق محال، فالعرض لا يصير جوهرًا، والجوهر لا يصير عرضًا.

② والقاعدة أن (ما ثبت قدمه استحالة عدمه).

③ وهي: (أجرام العالم ملازمة للأعراض الحادثة).

④ أي يقول الفيلسفيّ: لم تقول مثلاً كانت الحركة معدومة ثم وجدت؟ أي أن العرض كان موجوداً قائماً بنفسه ثم لمّا تحرّك الجسم قام هذا العرض القائم بنفسه بالجرم. فعليك أن تثبت أن هذا العرض ليس قائماً بنفسه، بل يكون قائماً بالغير، حتى أسلم لك أن هذا العرض عندما يكون مفتقراً للغير معنى ذلك أنه لم يكن قديماً.

= أو انتقل له من جرم آخر؟ أو كان كامناً فيه ثم ظهر^①؟ وهو في هذه الصور الثلاثة قديم؟ أو أنّ ذلك الزائد على الأجرام قديم، قام بالجرم ثم انعدم^②؟ سلّمنا حدوثه، لكن لا نسلّم أنّ الأجرام ملازمة لذلك الزائد، لم لا يجوز انفكاكها عنه^③؟ سلّمنا الصغرى^④، لكن لا نسلّم الكبرى القائلة: (وكلّ ملازم للأعراض الحادثة حادث)؛ لأنّه لا يلزم ذلك إلّا لو كان أفراد ذلك الزائد الحادث لها مبدأ^⑤، ونحن نوافق على حدوثها، لكن نقول: لا أوّل لها^⑥، فالفلّك -مثلاً- وإن لازمته حركات حادثة^⑦، لا يلزم حدوثه، إلّا لو كان لجملته تلك الحركات مبدأ، ليلزم من قدمه وجود المحال^⑧، وهو وجود الجرم عارياً عن الحركة والسكون المستلزم لارتفاع النقيضين، أمّا لو كانت الحركات لا أوّل لها فلا يلزم أن يكون الفلّك حادثاً، بل هو قديم ملازم لتلك الحوادث التي لا أوّل لها^⑨.
فالمقدمة الصغرى تمامها متوقّف على إثبات ستّة مطالب، والكبرى تمامها متوقّف على مطلب واحد^⑩.

① يقول الفلسفيّ: من قال أن الحركة كانت كامنة ثم ظهرت؟ لمّا كان الجرم في مرحلة السكون كانت الحركة موجودة، لكنّها كانت كامنة في الجرم، ثمّ ظهرت، وعندما ظهرت الحركة كمّن السكون، وهكذا ...
② يقول الفلسفيّ: سلّمنا أنّ هذا الزائد لا يقوم بنفسه، وسلّمنا أنّه لا ينتقل، وسلّمنا أنّه لا يكمّن ولا يظهر، لكن هو يأتي إلى الجرم، هذا القديم، هذا الفرد من الحركة، قديمة، تأتي إلى الجرم تقوم به، وتنعدم، ويقوم به عرض آخر، وهكذا ...
فينعدم القديم، لا بد أن تثبت أنه حادث، أن تثبت وتنفّد انعدام القديم، لأن القديم لا ينعدم، فنحتاج إلى إثباتات.
③ يقول الفلسفيّ: أثبت أنّ الجرم لا ينفك عن الحركة والسكون.
④ وهي: (أجرام العالم ملازمة للأعراض الحادثة).
⑤ أي لو كانت أفراد الحركة لها بداية، حتّى نقول: كلّ ملازم الحادث حادث. يقول الفلسفيّ: لم لا يجوز أن تتسلسل إلى ما لا نهاية؟

⑥ يقول الفلسفيّ: كون أنّك أثبت وجود العرض، وكون أنّك أثبت أنّ هذه الأعراض حادثة، وكون أنّك أثبت أنّ الأعراض لا تنفك عن الحادثة، لكن هذا كلّ لا يؤدّي إلى القول بأنّ الأجرام حادثة؛ لأنّ أفراد ذلك الحادث ليس لها بداية، بل توجد حوادث لا أوّل لها. وهذا لا يؤدّي إلى إثبات الكبرى، وهو أنّ كلّ ملازم الحادث حادث؛ لأنّه يكون هذا الجرم الملازم للا أوّل له كذلك لا أوّل له، وبهذا ثبت قدم العالم.

⑦ كالحركة والسكون.

⑧ هنا المتكلّمون هم من يلزمون الفلاسفة بالمحال.

⑨ فيلزم المتكلمين أن يثبتوا بطلان حوادث لا أوّل لها.

⑩ وهو امتناع حوادث لا أوّل لها.

والحاصل أنّ دليل وجوده تعالى: حدوث العالم، ودليل حدوث العالم: ملازمته للأعراض الحادثة، فهو -أي دليل حدوث العالم- من باب الاستدلال بحدوث أحد المتلازمين -وهو الأعراض- على حدوث الآخر -وهو الأجرام-، ويتوقف حدوث العالم على سبعة مطالب -كما تقدّم-. انظر شرح الحفصي المراكشي على صغرى الشيخ السنوسي، فقد بين ذلك وبسط فيه القول بقدر المقام.

قلت: وقد كنت لفقت في ذلك أبياتاً لتحفظ هذه المطالب، وإن كنت لا أحسن، وهي هذه:

وَجُودُ مَوْلَانَا لَهُ دَلِيلُ	حُدُوثُ هَذَا الْعَالَمِ الْحَفِيفِ لُ
ثُمَّ حُدُوثُ عَالَمٍ دَلِيلُهُ	تَلَازِمُ الْعَرَضِ ذَا تَقْصِيلُهُ
وَهُوَ وَآئِلٌ لِلْإِسْتِدْلَالِ	بِالْمُتَلَازِمِينَ لَا تُبْتَالِ
فَيَتَوَقَّفُ حُدُوثُ الْعَالَمِ	عَلَى ثُبُوتِ عَرَضٍ مُلَازِمِ
ثُمَّ حُدُوثُ الْعَرَضِ اعْلَمْنَاهُ	وَعَدَمُ انْفِكَاكِ جِزْمِ عَنْهُ
ثُمَّ اسْتِحَالَةُ حَوَادِثَ فَقُلْ	لَا أَوَّلَ لَهَا فَجَزْدٌ لَا تَمَلْ
وَالثَّانِ مِنْهَا مُتَوَقَّفٌ عَلَى	أَرْبَعَةٍ مِنَ الْأَصُولِ مُسْجَلَا
إِبْطَالِ كَوْنِ عَرَضٍ يُقُومُ	بِنَفْسِهِ حَقِيقَةً لَا تَلُومُ
ثُمَّ انْتِقَالًا وَكُمُونًا أَبْطَلَا	وَعَدَمُ الْقَلِيمِ سَبْعُ تُجْتَلَى

و(الحفيل) في آخر البيت الأول بالرفع على القطع. وقولنا: (وهو) أي دليل حدوث العالم، وقولنا: (بالمُتلازمين) هو على حذف مضافين ومتعلق، أي: بحدوث أحد المتلازمين على حدوث الآخر ①.

① قوله: (وقد كنت لفقت) الخ، لفقتها الشيخ القصار في بيت واحد فقال:

زَيْدٌ قَامَ مَا انْتَقَلَ مَا كَمَّا مَا انْفَكَ لَا عُدَمَ قَلِيمٍ لَاحَا

فقوله: (زيد) يشير لإثبات زائد على الأجرام، وقوله: (م قام) بحذف ألف ما النافية، وقام: فعل ماضٍ، يعني به قيام العرض بنفسه، وقوله: (ما انتقل) بإسكان اللام للوزن، يعني به نفي انتقال العرض، وقوله: (ما كمنا) يعني به نفي كمون العرض وظهوره، فاكتفى بأحد المتقابلين وهو الكمون عن الآخر وهو الظهور، وقوله: (ما انفك) يعني به إثبات ملازمة الأجرام للأعراض، وقوله: (لا عدم) بلا النافية، وعدم بضم العين وسكون الدال اسمها والخبر محذوف تقديره ثابت، وقوله: (لا حنا) (لا نافية، و(حنا) مقتطعة من استحالة حوادث لا أول لها، ورمز بالحاء المهملة لها.

المطالب السبعة التي ينبغي عليها برهان حدوث العالم

